الديار
AD-DIYAR
السبت 15-08-2009 العدد 7403

الهيئة المنظمة للاتصالات : لا صراع على الصلاحيات مع الوزارة

أصدرت «الهيئة المنظمة للاتصالات» بيانا أوضحت فيه أصول علاقتها مع وزارة الاتصالات والدور التنظيمي المكلفة القيام به بموجب قانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢ وذلك في ظل تكرار الحديث عما يعتبره البعض «تضاربا» في الصلاحيات أو «صراعا» عليها بين الهيئة والوزارة».

وأوضحت «أن العلاقة مع وزارة الاتصالات خاضعة لأحكام قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بمعزل عن تأسيس شركة اتصالات لبنان (ليبان تيليكوم) أو عدم تأسيسها، علما أن الهيئة سبق لها ودعت مرارا وزارة الاتصالات إلى إنشاء هذه الشركة، باعتباره خطوة مهمة على طريق تنظيم القطاع، معلنة مرارا ﷺدعمها كافة الجهود الساعية إلى تحقيق هذه الغاية». وأشارت الهيئة «الى عقدي الادارة الجديدين اللذين حظيا بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم ٤٦ تاريخ ٢٧ / ١١ /٢٠٠٨ وقد تضمنا بنودا تلزم المشغلين الجدديدين بتطبيق كافة الأنظمة والقرارات الصادرة عن الهيئة (٧-٢-١٠ من عقد الادارة)، خاصة في ما يتعلق بمراقبة جودة الخدمة وحماية المستهلك وسياسات التوزيع، الامر الذي يحتم على الهيئة مسؤولية القيام بمراقبة وتنظيم عمل الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، بالإضافة إلى مهام الهيئة التنظيمية الأخرى المتعلقة بالطيف الترددي والترقيم والموافقة على معدات الاتصالات وغيرها. مما يؤكد أن الهيئة تقوم بدورها الرقابي والتنظيمي تجاه الشركتين المشغلتين للهاتف الخليوي، وليس تجاه وزارة الاتصالات كما أشيع مؤخرا».

ولفتت الهيئة «أنها ومنذ تأسيسها في نيسان ٢٠٠٧ حتى تاريخه، لا تزال تقوم بكافة الجهود والخطوات الآيلة إلى ترسيخ التعاون البناء مع وزارة الاتصالات، ومنها الاجتماعات والمراسلات والدراسات المتعلقة بتطوير خدمات الإنترنت السريع في لبنان، ومراكز خدمة الزبائن، ومؤشرات جودة الخدمة»، مؤكدة «عدم وجود أي تضارب أو صراع على الصلاحيات التنظيمية بينها وبين الوزارة، بل على العكس من ذلك فإن دورها ودور جميع الفاعلين في قطاع الاتصالات، بما فيهم الوزارة، يجب أن يكون مكملا لبعضهم البعض وأن المسؤولية تبقى مشتركة بين الجميع في تطوير سوق الاتصالات اللبنانية وفي تأمين مصلحة المستهلك».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"